دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي والتنشيط الثقافي والبيداغوجي♥

أ د صالح بلعيد

جامعة مولود معمري

ـ **المقدمة:** إنّ الموضوع الذي أعرضه عليكم زملائي الأساتذة عبارة عن تجربة ميدانية لعمل المختبر الذي أترأّسه منذ ثلاث (3) سنوات، والموسوم: **مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر**، والذي اعْتُمدَ في 13 جويلية 2009م. وسبقَ أن قدّمنا المشروع إلى الوزارة الوصية، وفيها أوضحنا التصوّر العام للمختبر وتحدّدت أهدافه الخاصة والعامة. وبعد اعتماد المختبر، الْتَأَمَت اللجانُ المشكّلة للمختبر في جلسات متعدّدة لوضع القانون الداخلي للمختبر[1]. وهنا لبّ القصيد؛ حيث تمّ التوسّع في أهداف المختبر، واستدراك القضايا التي أغفلناها في المشروع، وتمّ استكناه الكثير من القضايا ذات العلاقة بموضوع المختبر.

وفي هذا الموضوع المعروض أمامكم لا أتناول القضايا الستّ التي تحملها إشكالية الملتقى، فهي قضايا جديرة بالمناقشة؛ نظراً لما تشكّله من البحث في العلاقة العضوية بين المختبر ومؤسّسة الإلحاق، وكيف يجب أن يكون ذلك، إضافة إلى ضرورة رفع الجوانب القانونية المعيقة لسير المخابر، وهذه التعقيدات الإدارية عملت على شلّ الكثير من المخابر، ويتجلّى ذلك في مدير

♥ـ قدمت هذه الدراسة لملتقى (آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية. الجزائر: 23ـــ26 أفريل 2012. بجامعة الجزائر 1.

[1]ـ ينظر الملحق. وستجدون القانون الخاص بالمختبر (**مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر**).

المختبر الذي يفترض أنّه المسيّر العلمي أصبح مسيّراً إدراياً بامتياز، بما أحيط من هالة إدارية عملت على شلل تفكيره العلمي، فأضحى متنقلاً بين الإدارات ومختلف دور النشر، والسعي للتحايل على الإدارة قصد تلبية رغبات الباحثين والاستجابة لضوابط الإدارة، وهذا كلّه بغرض توفير الاحتياجات اللازمة لسير المختبر، وهناك صعوبات جمّة يجدها الباحث، ولن يكون ذلك في خدمة البحث العلمي إذا لم يتوفّر الجوّ البحثي المناسب، بلهَ الحديث عن تلك الصعوبات البسيطة التي يتدخّل فيها عنصر الإحباط بفعل عدم تثمين براءة ما ينتج وطنياً لأنّه وطني يفتقر إلى المصداقية وهذا حكم أولي دون إخضاعه للتجربة، وهذا مرض وعائق نفسي لم نستطع تجاوزه بعد خمسين سنة، ففينا بقية من دمّ جلد الذات، وفينا تبخيس بضاعتنا مهما علت وارتقت. وإنّها لجهود كبيرة تبذل في مجال البحث العلمي في وطننا، ولكن العقبات المفتعلة لا تتركك تستمتع بخلاصة النتائج المتوصّل إليها. ومن هنا نروم من الوصاية أن تبدي تغييراً في منهجية التعامل مع البحث العلمي، وتعمل على تسهيل عمليات الاتّصال أو التخفيف من الوضعيات غير المبرّرة، والعمل على إقامة شراكة وطنية بين هذه المشاريع، وتشجيع المشاريع العاملة على التنمية البشرية، وتنمية الجوانب الاقتصادية. ولذا سأتناول ببعض من التفصيل قضايا تخصّ **دور المخابر في تطوير البحث العلمي والتنشيط الثقافي والبيداغوجي.**

وقبل الدخول في الموضوع، كان عليّ الإقرار بأنّ شبكة المشاريع الوطنية التي تقوم عليها الوكالة الوطنية للبحوث الجامعية هي الحجر الأساس في التنمية المستدامة، بل هي باب من أبواب توطين البحث العلمي بدل استيراده. وكان علينا في هذه النقطة القول بأنّ العلمَ لا جنسَ له، ولا لونَ له، وليس له

لغة تحويه فعلى الباحث الوطني أن يكون نخبة وطنية تعمل على تقديم الأفضل، والاسترشاد بالسابقين في هذا المجال، ومحاولة استيعاب ما قدّمه المتقدّمون، ومن ثمّ يحصل المزيد ببصمة حضارية في المنجز القديم وهذا ما تفعله الكثير من الأمم الآسيوية. فهي نمور ناهضة بلغاتهم، وبالمحافظة على ذواتهم وخصوصياتهم، دون الذوبان في غيرهم.

1ــ معنى المختبر: إنّ كلمة (مخبر) من الخطأ الشائع المتداول، والأصل والأفصح كلمة (**مختبر**) وتجمع على مختبرات/ مخابر، وقد درجنا على الاستعمال الخاطئ في الاستعمال (المخبر) وفي الكتابة كذلك وتقابلها الكلمة الفرنسية Le laboratoire. وتحدّد المعاجم المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة مختبر في أنّه "مكان مجهّز تجرى فيه التجارب العلمية (مختبر الفضاء) (مختبر الكيمياء) (مختبر الفيزياء) (المختبر الطبّي) (مختبر اللغة) ويسمى كذلك معملا[2]". وكلمة المخبر من فعل خبر بمعنى درى وعلم وأعلم، وأخبر بالشيء أعلمه، وخبر بالأمر كان بصيراً وعالماً. والمختبر من فعل اختبر بمعنى جرّب، أو أجرى عليه تجربة. ومن هنا فنرى الصواب في كلمة (**مختبر**) بدل كلمة (**مخبر**) وهذا ما تنصّ عليه الكتب المعاصرة في دول الجوار. ونرى بأنّ المختبر عبارة عن بنية مكانية عاملة على التجريب والبحث والتفسير، ووضع التصاميم وتقديم الخطط والمنهجيات، واقتراح مشاريع وتأسيس نظريات. في المختبر يجد الباحث الوسائل التي تعمل على تطوير المعلومات أو الإمكانيات التي تساعده على التقصّي والتدقيق والتحقيق، هذا على العموم. وبالنسبة لمختبرنا (مخبر الممارسات اللغوية) فإنّها بنية

---

[2]ــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي. تونس: 1989، طبعة لاروس، مادة تخبّط.

مكانية تشمل أدوات وأجهزة مساعدة؛ يستعملها الباحثون في تطوير أبحاثهم وإنتاج أفكارهم. ويقوم مختبرنا بدور المَشْغَل/ المَعْمَل في تلقين اللغات أو استعمالها وفق خصوصياته، فيمارسون اللغات ويطوّرون بها ما يتوقّع منهم من كفايات لغوية، ويكتبون بها أبحاثهم التي تظهر في مجلة المختبر (مجلة الممارسات اللغوية) وممّا يزيد الباحثين شجاعة وبحثاً أنّ المختبر يوفّر لهم حرية استعمال الفصحى، وكذا الدوارج واللغات الوطنية واللغات الأجنبية، وفق مقام اللغات في الوطن. ومعنى كلمة (حرية) هنا لا نقصد الخلط اللغوي، أو مناشدة التهجين، بل استعمال كلّ لغة وفق مقامها وحالها ومقتضى الحال، وبناءً على النصوص المعمول بها. وهذا الموضوع سبق للمختبر أن فصّل فيه، على أنّ اللغة الأمّ (العربية) هي العُمدة في كلّ الأبحاث، ثمّ تليها المازيغيات، ثمّ اللغات الأجنبية.

ومن خلال الأعراف العلمية، وما قدّمناه من مهام في القانون الداخلي اتّضح لنا أنّ المخابر بصفة عامة لها مجموعة من المهام، وحدّدناها في نقطتين كبيرتين هما:

ــ **النقطة الأولى: المهام الداخلية في الجامعة:** أُوجدت المخابر في الحقيقة لتقديم مزيد من الدعم الذي تقدّمه الدروس عن طريق التعمّق في قضايا البحث، وهذا ما يجب أن تناقشه الفِرَق التي يمكن لها أن تعمل على تعميق القضايا التي تراها في حاجة إلى علاج، أو اقتراح بدائل نوعية، وقد تقترح الحلول الاستعجالية، أو الحلول على المدى المتوسّط، أو على المدى البعيد. ومن بين المهام الداخلية، نجد:

1ــ تطوير البحث العلمي: إنّ البحث العلمي عبارة عن نشاط منهجي يهدف إلى إنتاج معرفة تؤدّي إلى رفع قدرة الإنسان على التطوير، إضافة إلى فوائده

في بناء دولة عصرية متقدّمة "وهكذا يتبيّن أنّ البحث العلمي يهدف إلى زيادة معرفة الإنسان، ورفع قدرته على التكيّف مع بيئته والسيطرة عليها واكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات والأفراد، وأنّه ضروري لبناء دولة عصرية تتمتّع بالرخاء. لذلك لا بدّ من أن تكون البحوث التي تنفذ مرتبطة بخطّة التنمية التي تضعها الدولة[3]". وإنّ للبحث العلمي مستلزمات وهي:

1ــ الباحث: وهو الشخص العالم المتمكّن من مادته، وله روح الاستعداد للبحث؛

2ــ أدوات البحث: تلك الوسائل التي يحتاجها الباحث في البحث: وسائل/ كتب/ مواد كيماوية/ مخابر...

3ــ الجوّ البحثي: وهو توفير الجوّ الذي يعمل فيه الباحث من حيث كفايته المعيشية والإدارية؛

4ــ المال اللازم: المال أساس البحث، فبدون لا يمكن للنشاط البحث أن يقوم، والباحث بحاجة إلى إغداق مادي معتبر؛

5ــ المستفيد من البحث: أي لا بدّ من توجيه البحث لخدمة الآخر، ومن هنا نقول: على الجامعة أن تكون منفتحة على المحيط بصفة عامة، وبالخصوص على المؤسّسات الصناعية.

فإذا التأمَتْ هذه الشروط لا شكّ أنّ البحث العلمي سوف يقطع الخطوات الجيّدة، وهذا ما لمسناه من التجارب التي مرّت بها الأمم الراقية، فنراها تميل إلى القطاع الاقتصادي، وترفع نسبة البحث العلمي مادياً، كما تعمل على

---

[3]ــ رئاسة الجمهورية السورية، الموسوعة العربية. دمشق: 2001، المجلد الرابع، ص 727.

تنظيم البحث والتنسيق، وعلى تكييف التقانة الأجنبية بغية إيجاد سلسلة من الاختراعات المتطوّرة ذات المزايا الجديدة، كما عملت تلك الدول على تشييد البنية التحتية للمعرفة العلمية والتقانة وتطويرها، وأوجدتْ مجالس وهيئات ومؤسّسات تتولّى ربط المختبرات بينها وبين حقول الإنتاج.

ويؤسفنا بأنّ البحث العلمي في جامعاتنا لم ينل الدرجة المطلوبة، ولذا لم يرقَ في صعوده، فيعيش القهقرى، ولا بدّ من علاج الأمر باستحداث نمط جديد يأخذ في الحسبان وضع هيكل تنظيمي للبحوث الجامعية، وربط بنية البحث العلمي بمراكز البحث ومؤسّسات الإنتاج، وانفتاح الجامعة على المحيط وتغليب الجانب العلمي على الجانب الإداري، واعتماد دراسات الجدوى كركيزة أساسية في كلّ بحث واستحداث مراكز محلية لفعالية البحث العلمي في كلّ جامعة. وكان يفترض أنّ المختبرات في الجامعة عبارة عن مكاتب دراسات تتنافس في الجودة، وفي إنتاج الأفكار، كما تُسهم في تطوير البحث العلمي عن طريق براءات الاختراع أو عن طريق الإضافة النوعية للمنتوج أو للفكرة، أو تطوير مسائل معيّنة في ميدان اختصاصه. ومن هنا كان على المختبر أن يكون رقماً منتجاً مضيفاً، لا مجتراً مكروراً، ينتظر الوسائل فيعمل على تكدسيها، كما ينتظر أصحابه المردود المادي دون مقابل عيني مقبول وله صفة العلمية وفي مستوى التطوير. وإنّ لبّ إقامة المخابر عند الأمم الراقية هي المتابعة العلمية والدائمة لعمل الأعضاء، بل تكون المتابعة أسبوعية، كمن يبذر بذرة فيتابع مختلف التطوّرات التي تطرأ عليها، وهكذا المخبر، فهو عبارة عن مكان علمي تجتمع فيه الفرق لتبادل الأفكار، أو أعضاء الفرقة الواحدة لعرض آخر الملاحظات، إضافة إلى التقويم العلمي للمنتوج أو للفكرة الطائرة، وتقييدها بقانون نظرية من النظريات. وفي

المختبرات عادة تلتقي النّخبة التي تعمل على الإنتاج وعلى الإبداع والخلق، وفيها يتمّ تلاقح الأفكار، وتهادي النقود العلمية، وتقديم آخر الأخبار عن البحث العلمي، وعن مختلف اللقاءات المستجدة. فالمخابر هي التي تعمل على إيجاد النظريات، وهي التي تعجّن الفعل العلمي ليستقيم ويتطوّر ولا يعني هذا عدم الاعتماد على النظريات القديمة، بل أن يكون الاعتماد عليها وفق البناء المعماري الحضاري على أنّ الحضارة صيغة متتالية من الأفكار التي تبدأ الثانية من حيث انتهت الأولى، ولا تبدأ التي تليها في كلّ مرة من البداية.

2ـ التنشيط الثقافي: إنّ المختبر ليس أجهزة وعتاد ومكتب، بقدر ما هو آلية من آليات الحركة الثقافية في الجامعة، فعن طريق الفِرَق التي يتشكّل منها يُسهم المختبر في الحراك الثقافي داخل الجامعة بإحياء المواسم الثقافية، وتنشيط ساحة الجامعة بالمنتوج النوعي، والإشهار لمختلف الفعاليات التي يقوم على إنجازها في حَرَم الجامعة، كما كان عليه أن يكون على صلة دائمة بمختلف المخابر التي تعمل متقاربة في قضايا العلوم الدقيقة مثلاً، أو العلوم الإنسانية، ولا مانع من إقامة أيام دراسية مشتركة، أو تنشيط الفعل العلمي للتلاميذ القادمين إلى الجامعة. كما يمكن للمختبر أن يعمل على جمع الفِرَق ذات الاختصاص المشترك، ويعرض عليهم إنجاز دراسة من الدراسات، على أن يوفّر المختبر إمكانياته المادية، ويسهّل عملية التواصل والسحب والطبع.

3ـ التنشيط البيداغوجي: باعتبار المختبر مكتب دراسات متنقّل، كان عليه أن يكون في مستوى معالجة القضايا التربوية التي تحتاج إلى علاج، وهي كثيرة جداً، فعن طريق تفعيل آليات المناهج أو البحث في المصطلح أو معالجة قضايا التدريس سوف يحصل الاتّفاق على قضايا اختلف فيها المدرسون. وأتصوّر المختبر حركة تربوية يقوم بها في بداية السنة لعرض

أفكار تربوية في كيفية تقديم الدروس للأساتذة المستجدين، وعن طريق ذلك يمكن لهم التدرّج في مهنة التدريس بغاية التحسين والتفعيل. ولا مانع من تقديم دراسات في المناهج والمنهجية، وفي اقتراح بناء مفردات المواد المشكّلة للبرنامج؛ وهذا كلّه بغية التحسين النوعي لعملية التدريس. وأتصوّره يلاحق المستجدات التربوية؛ فيعمل مع إدارة القسم على تنشيط الأيام الدراسية ذات العلاقة بميدان الديداكتيك، ويكون على علاقة علمية مع الحركات الطلابية لتسهيل مختلف النشاطات التي يقوم بها.

4ـ المشاركة في الجوائز الوطنية: ينشر المختبر عبر موقعه وفي اللوح الكائن بمقره كلّ المسابقات الوطنية ذات الاختصاص، فيشجّع الأعضاء على المساهمة في الفعاليات الوطنية بغية حصد الجوائز ولهذا الغرض فإنّ المختبر أسهم هذه السنة بمشروع قدّمه لوزارة المجاهدين لإنجاز عمل جماعي موسوم: اللغة العربية خلال خمسين سنة (1962ـ2012). ونال القبول والاستحسان، ونحن على قدم وساق في جمع المادة العلمية.

5ـ تشجيع الباحثين: في القانون الداخلي للمختبر، نصصنا على أنّ كلّ طالب ينال علامة 16 من 20 كمعدّل عام يوم مناقشة بحث الماجستير/ الماستر، أو ينال درجة مشرف جداً في الأطروحة؛ فإنّ المختبر يعمل على طبع البحث بالمجان. وهذا ما أكسب المختبر صفة التعداد وكثرة الفرق ونشدان نيل العضوية من كثير من الجامعات الوطنية، وكذا نجد الطلبة الباحثين يتنافسون على نيل أعلى العلامات، بل خلق ذلك الوضع التنافسي حركة غير عادية في أنّنا نجد كثيراً من الطلبة قد نشرت أبحاثهم. إضافة إلى حثّ الباحثين على المشاركة في الملتقيات المحلية والوطنية، فيعمل المختبر على تقديم وسائل النقل، تمكيناً لهم من الحضور.

وفي إطار تشجيع باحثي المختبر، فإنّ كلّ باحث له مخطوط علمي، يعرضه مدير المختبر على خبرة فإن أبانت الخبرة عن صلاحية نشره، يقوم المختبر بطبعه ونشره على نطاق واسع، ويقدّم لصاحب البحث نسبة من المنتوج. بالإضافة إلى تتويج ذلك المطبوع بيوم دراسي، تشجيعاً لصاحب البحث، وعبرة للباقين في احتذاء حذوه.

النقطة الثانية: المهام الخارجية: باعتبار المخبر منتجاً للأفكار، كان عليه أن يتجاوز حرم الجامعة؛ حيث يشارك في الفعاليات الوطنية التي تخصّه، وذلك بتقديم مشاريع وطنية أو دولية، فمن المهام الخارجية ما يلي:

1ــ تقديم مشاريع: يسهم المختبر مع المؤسّسات الوطنية أو الأجنبية في تقديم مشاريع في اختصاصه وهذا بدءاً من اقتراح فتح مشاريع الماجستير/ الماستر. وفتح مشاريع CNEPRU وفتح المشاريع الوطنية للبحث PNR بالإضافة إلى تقديم الخدمات العلمية لكلّ من يطلب استشارة في الاختصاص في الداخل أو في الخارج.

2ــ المساهمة في الملتقيات الوطنية أو الدولية: بما أنّ المختبر كان عليه أن يتجاوز عتبة الجامعة وهذا بالحضور القوي لِفِرَقِه في الملتقيات والندوات الوطنية أو الدولية، فإنّ هذا خلق تنافساً شديداً بين الأعضاء؛ والمختبر بدوره يعمل على تشجيعهم بتحمّل بعض النفقات التي يلزمها القانون. ولا نخفي على الحاضرين بأنّ هذا العمل أكسب المختبر صفة الحضور الدولي بشكل خاص، ويضاف إلى ذلك ما ينشره المختبر في موقعه، وهذه المنشورات نيّفت ثمانية وعشرين (28) بحثاً لحدّ الآن. وإنّ الشابكة هي آلية من آليات التواصل التي عملت على تسهيل الاتّصال بين الأعضاء، والاتّصال الخارجي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ بعض الأعضاء يعملون بشكل مستمرّ على

تطوير آليات موقع المختبر، وفتح صفحة Facebook وعن طريقها تتمّ إضافات عن طريق التقويم الذي يأتينا من أصدقاء المختبر. كما أنّ فرقة في المختبر تعمل على إنجاز معجم عربي مازيغي/ مازيغي عربي؛ وهو معجم تفاعلي اعتمدنا فيه منهجية مكتب تنسيق التعريب في الرباط الذي أنجز هذا المعجم في العلوم، كما أنّ المكتب لم يقم بها الإنجاز لولاً الخبرة الألمانية في هذا المجال. ولا مانع في هذا المقام من الاسترشاد بأمثال تلك الأفكار التي تعمل على الإضافة النوعية. ويجب الوقوف هنا في أنّ الاختراع البريء من النقل مئة في المئة غير ممكن، بل إنّ البراءة تعطى للاختراع بصفته عَمِلَ على تطوير منتوج قديم، كما أنّ النظرية من شروطها أن تكون قابلة للتطوير، وإلاّ ليست بنظرية علمية.

3ـ تقديم إشكاليات لإنجاز الملتقيات بالشراكة: يسهم مختبرنا بتقديم العديد من الإشكاليات في داخل الوطن وخارجه، فكلّما يُطلب منه إنجاز دراسة في الاختصاص، يجتمع المختصّون، ويقدّمون الدراسة لمن يطلبها، وأحياناً يشاركون في إنجازها على أرض الواقع، على أن يكون شعار المختبر ممثّلاً في الندوة وأحياناً أخر يقدّمون الدراسة وفق دفتر مهام يقدّم لهم، على أنّ صاحب المشروع له حقّ التصرّف في تلك الدراسة.

4ـ المشاركة في الجوائز العالمية: يعمل أعضاء المختبر على ملاحقة ما ينشر في الشابكة من فتح باب التباري في المناقصات العالمية أو الجوائز الدولية، فيعمل الأعضاءُ على تقديم مشاركاتهم داخل المختبر أولا، ولما تنال تزكية المختبر يقدّم عمله للجهّة التي يرغب نيل جائزتها.

ـ الخاتمة: كان علينا أن نعمل بسياسة التقويم والمراجعة، فهي البوصلة التي توجّهنا إلى الأمام وإلى الصواب، وكان على مسؤولينا متابعة منتوج هذه

المخابر، فالعبرة ليس في العدد الإجمالي للمخابر التي تتوفّر في الجامعة، بقدر ما تكمن في قيمة ما تقدّمه هذه المختبرات من قيمة نوعية إضافية. وعلينا أن نستلهم العبرة من الأمم المتخلّفة مثلنا، فكيف حصلت لها القفزة النوعية في سنوات معدودات، فلم يكن ذلك إلاّ **بالعوامل التالية مجتمعة:**

ـــ عامل الاتّكال على الذات الوطنية؛

ـــ عامل توفير المال بصورة الإغداق على البحث العلمي؛

ـــ عامل تثمين جهد الباحث الوطني؛

ـــ عامل التنمية البشرية عن طريق تطوير التعليم؛

ـــ عامل الربط بين الأصالة والحداثة؛

ـــ عامل العمل بالخصوصية الوطنية،

ـــ عامل المنافسة والبروز أمام الكبار؛

ـــ عامل التقويم والمراجعة في كلّ مرة؛

ـــ عامل فهم النظريات الأجنبية واستيعابها؛

ـــ عامل الجمع بين البراءات والإضافة.

الملحق

القانــــون الداخلـــــي للمخبــــر

بتاريخ الرابع والعشرين من شهر جانفي لعام ألفين وتسعة من العام الميلادي (2009/10/24م) التأمَتِ

الوحدات الأربع التالية:

1- وحدة بحث (الاستعمال اللغوي العربي المعاصر في المجتمع الجزائري)؛

2- وحدة بحث (الممارسات اللغوية في المجتمع الجزائري)؛

3- وحدة بحث (ترجمة الروائع المازيغية إلى العربية)؛

4- وحدة بحث (أثر وسائل الإعلام في الواقع اللغوي في المجتمع الجزائري).

وهذا لتشكيل مخبر موسوم: **الممارسات اللغوية في الجزائر**، وقد ضع الحضور **القانون الداخلي** الآتي بعد المشروع الذي تقدّم إليهم، وقد توّصل الحضور إلى إثرائه، واستقرّ رأي الجميع على الصيغة التالية للقانون الداخلي:

أــ الديباجة: نحن الموقعين أــسفله، أسّسنا مختبر (**الممارسات اللغوية في الجزائر**) لما للتكلّمات اللغوية من دور هام في المجتمع الجزائري، وهذا رغبة في التعرّيف على الأبعاد الاجتماعية التي تتعايش فيها اللغات الثلاث: اللغة العربية ولهجاتها، اللغة المازيغية ولهجاتها، اللغة الفرنسية. ومن هنا يسعى هذا المختبر إلى دعم المعالم الكبرى للتعايش اللغوي في المجتمع

الجزائري، باقتراح سياسة لغوية واضحة، تُحترم فيها كلّ لغة حسب دورها الديني والحضاري والعلمي والاجتماعي والثقافي.

ولا شكّ أنّ ميدان التربية والتعليم يستفيد من الدراسات التي ينجزها المخبر؛ كونها تعود إلى واقع لغوي حقيقي، فلا نشهد عراكاً لغوياً بقدر ما نرى احتلال مواقع متخصّصة لكلّ لغة من اللغات الثلاث. ومن هنا سيعمل المختبر على رصد هذه الظواهر اللغوية، ويقدّم الحلول الإجرائية لنيل كلّ لغة مكانتها الخاصة، بل سينزل كلّ لغة مكانتها في لاحق من الزمان؛ وفق ما تبيّنه الدراسات الميدانية: لغة رسمية/ لغة وطنية/ لغة أجنبية.

ولا شكّ أنّ الدراسات الميدانية للمختبر سوف تكشف كذلك عن الالتباسات والأفكار المسبقة أو الخاطئة وعن التعسّف اللغوي للظواهر اللغوية المجتمعية، وسيعمل على إعادتها إلى وضعها بتقديم دراسات علمية أكاديمية لمن يهمّه الأمر، كما سيعمل المختبر على توسيع استشاراته ودراساته الميدانية لتشمل كلّ الجهات الوطنية؛ رغبة في الوصول إلى الواقع اللغوي المجتمعي للجزائر الكبيرة، ولإجلاء الصورة الحقيقة عن الوضع اللغوي لوطننا.

كما أنّ لوسائل الإعلام الأثر القوي في توسيع لغة من اللغات، وفي الإشهار لها، وفي العمل على تنميتها أو تقويتها، وبات الإعلام القناة الأكثر أثراً في الواقع اللغوي. وسيعمل المختبر على إيجاد آليات تفعيل لغة الإعلام بإيجاد أفكار تحسينية في هذا المجال. كما لا ننسى أثر الاحتكاكات التي يحدثها التداخل اللغوي، أو الضيم الذي يحصل إثر هذا التبادل، أو في حالات التعليم المبكر للغات الأجنبية.

ب ــ أحكام خاصة:

ــ صلاحية المختبر وتتمثّل في:

1ــ تأسّس المخبر بقرار من السلطة الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) وفق القانون المخوّل للمخابر الجزائرية، ويخضع لها تنظيماً وتطبيقاُ؛

2ــ مختبر (**الممارسات اللغوية في الجزائر**) هيأة مستقلة مادياً، يخضع آمر الصرف (الرئيس) لمراسيم تنظيمية يحدّدها القانون المنشئ للمخابر؛

3ــ مختبر (**الممارسات اللغوية في الجزائر**) يضمّ في نشأته أربع وحدات (04) تخضع للسلطة الوصية، وتنضوي تحت مخابر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة مولود معمري. بتيزي وزو؛

4ــ يمكن لوحدات أخرى ذات العلاقة أن تنتمي لاحقاً للمختبر، بعد نيل موافقة المجلس العلمي للمختبر؛

5ــ مختبر (**الممارسات اللغوية في الجزائر**) سلطة معنوية يجوز له التعاقد مع مؤسّسات وطنية لإنجاز خبرات أو دراسات، وتقديم استشارات في مجال تخصّصه؛

6– يمكن للمختبر (**الممارسات اللغوية في الجزائر**) إقامة ندوات أو أيام دراسية بالاشتراك مع وحدات بحث في الكلية أو في الجامعة الأمّ؛

7– يمكن للمختبر أن يساعد معنوياً ومادياً قسماَ من أقسام الجامعة، أو مخبراً حالة القيام بملتقى أو بدراسة في مجال تخصّصه؛

8- يحقّ للمختبر أن يستدعي شخصية علمية وطنية أو دولية لتقديم محاضرة في اختصاصه، ويتحمّل المختبر نفقات الإقامة؛

9- يعمل المختبر على إنجاز مجلة نصف سنوية، وتكون محكّمة الرقم التسلسلي الدولي المعمول به في المجلات العالمية، ويكون عنوانها **(الممارسات اللغوية)** ويحصل تمويلها من ميزانية المختبر؛

10- يمكن للمختبر أن ينشر أكثر من عددين في السنة، وهذا حسب مقتضيات المادة العلمية المقبولة التي تتوفّر في رصيد المختبر؛

11ـ يمكن في الحالات الضرورية أن يتعاقد المختبر مع مؤسّسات نفعية، أو مطابع وطنية لطبع وسحب المجلة ويكون هذا عن طريق اتفاقية ينجزها الطرفان؛

12- تنشر المجلة مقالات الأعضاء، كما تقبل نشر المقالات التي تأتيها من خارج الأعضاء، شرط أن تستوفي شروط النشر المعمول بها في كلّ المجلات؛

13- كلّ المقالات المعروضة للنشر تخضع للخبرة، ولا تردّ لصاحبها سواء قبلت أو رفضت؛

14ـ يقبل المختبر الهبات المادية، وما يقدّم له من أدوات التسيير، وإعلام من يهمّه الأمر بذلك؛

15- يمكن للمختبر أن يقبل التمويل الخارجي من الشركات أو المؤسّسات الوطنية حالة إنجازه لملتقى أو إقامة أيام دراسية؛

16- يعمل المختبر على إقامة ملتقيات، أو ندوات أو أيام دراسية على حسابه، كما يحضر الندوات الوطنية والخارجية في حالة تلقيه الدعوة؛

17- يطبع المختبر أبحاثا/ كتبا/ إبداعا... للأعضاء ولغير للأعضاء بعد مرورها على لجنة التأهيل.

ج ــ صلاحية مدير المخبر:

1ــ مدير المختبر هو المسؤول الأول عن المختبر، والناطق الرسمي له؛

2ــ يحاسب مدير المختبر رؤساء الوحدات عن كلّ التصرفات المخلّة بعملية سوء أداء أعضاء المختبر علمياً؛

3ــ يجمع مدير المختبر مع رؤساء الفرق مرة واحدة في الشهر لمناقشة قضايا تخصّ سير المختبر، وعند الضرورة يمكن أن يجمع رؤساء الأعضاء قبل تلك الفترة الشهرية؛

4ــ يمكن لمدير المختبر أن ينوب عنه عضو في حالة غيابه، بعد أن يسميه رسمياً؛

5ــ لمدير المختبر صلاحية أخذ القرارات الاستعجالية، ثمّ يُعلم بها المجلس العلمي للمختبر؛

6ــ يراقب مدير المختبر كلّ الفرق المنضوية تحت المختبر في عملها، ويبدي رأيه في نشاطها وفي توجيهها حسب المنصوص عليه قانوناً؛

7ــ لمدير المختبر محاسبة الفِرَق التي لم تقم بعملها تجاه المختبر، أو في حالة شغور علمي في عمل فِرَقة من الفرق يقوم بالإجراء اللازم؛

8ــ يمكن لمدير المختبر تكليف أعضاء الفرقة بإنجاز أبحاث ذات العلاقة بالمخبر، ولا يحقّ لعضو الامتناع عن ذلك؛

9ــ في حالة امتناع عضو عن أداء وظيفته يمكن لمدير المختبر تجميد عضويته في انتظار عرض حالته على مجلس المختبر؛

10ــ في حالة شغور منصب مدير المختبر، يقوم الأعضاء بإجراء جمعية عامة لانتخاب مدير جديد.

د- أعضاء المخبر:

1- يتشكّل المختبر من **مجلس المخبر(كلّ الأعضاء الدائمون)** ومن **مجلس علمي** يتكوّن من رؤساء الوحدات، ويضاف إليهم: **عضو** من حملة الدكتوراه، **وعضو** من حملة الماجستير، و**طالب** دراسات عليا؛

2- أعضاء المختبر يخضعون للقانون المنصوص عليه في القانون العام، من تقديم دراسات سنوية في مجال اختصاصهم، وتخضع للتقويم؛

3- من المهام الرئيسة لأعضاء المختبر إنجاز دراسات ميدانية على وجه الخصوص حول الواقع اللغوي في الجزائر، وكذا إنجاز دراسات مكتبية تخصّ مجال الاختصاص؛

4- يقدّم كلّ عضو تقريره الفردي الخاص بوحدات البحث، ويخضع للتقويم مرتين: مرة على مستوى رئيس الوحدة، ثمّ على مستوى رئيس المختبر؛

5- يقدم كلّ عضو في المختبر كشفاً سنوياً عن نشاطاته وإنجازاته للمخبر، عن طريق صورة مطابقة للأصل؛

6- يستفيد الأعضاء من وسائل المختبر المادية والمعنوية؛

7- يُطبع بحث/ أطروحة الطالب بعد المناقشة على حساب ميزانية المختبر، حالة حصول البحث على المعدل العام يفوق 16 من عشرين. وحصول الأطروحة على درجة مشرف جداً؛

8- يستفيد صاحب البحث/ الأطروحة/ العمل الخارجي المطبوع على حساب المختبر من الحصول على 20 % من النسخ المطبوعة؛

9- يقدّم المخبر في حدود إمكانياته المالية تعويضات عن النقل الداخلي والخارجي، وما يتبع ذلك من تعويضات يكفلها القانون؛

10- طلاب الدراسات العليا أعضاء مؤازرون بحكم الإشراف العلمي لرؤساء الوحدات؛

11- يمكن لرؤساء وحدات البحث المنضوية في المختبر تدعيم وحداتهم بأعضاء من طلبة الدراسات العليا وتكليفهم بإنجاز أعمال في مجال تخصّصهم؛

12- يستفيد طلاب الدراسات العليا من الوسائل المادية للمختبر، ويستعملونها في إنجاز أبحاثهم الأكاديمية؛

13- يمكن لرئيس المختبر تكليف طلاب الدراسات العليا، أو أعضاء المختبر بإنجاز أبحاث في مجال اختصاصهم؛

14- يمكن للأساتذة المحليين (في الاختصاص/ يفيد الاختصاص) أو للأساتذة خارج جامعة مولود معمري وكذا طلاب الدراسات العليا الانضمام للمختبر، بعد تقديم طلب في ذلك، ولمجلس المختبر حقّ القبول أو الرفض؛

15- طالب الدراسات العليا يندمج بشكل تلقائي في عضوية المختبر بعد مناقشة الماجستير، وتقدّم طلباً خطياً للوزارة الوصية.

ه- أحكام عامة:

1- رئيس المختبر هو الآمر بالصرف؛

2- يمثل الرئيس المختبر في الاجتماعات وفي اللقاءات العلمية، وله أن يندب عنه من يراه مناسباً؛

3- لرئيس المختبر صلاحية جمع الأعضاء حالة ما تستدعي الضرورة، كما يحقّ لثلثي3/2 الأعضاء الدعوة إلى اجتماع طارئ؛

4- يقدّم رئيس المختبر كلّ نهاية سنة تقريراً أدبياً ومالياً للأعضاء؛

5- يحاسب رئيس المختبر الأعضاء على المنجزات العلمية الخاصة بالمختبر، ويبدي الرأي بالقبول أو بالإعادة أو بالرفض، ويخضع الأعضاء لسلطة الرئيس في مجال التقويم؛

6- يحقّ لرئيس المختبر تشكيل لجنة أو لجان مصغرة لتحضير دراسة علمية أو أرضية علمية في مجال تخصّص المختبر؛

7- يمكن لأعضاء المختبر المشاركة في المسابقات الوطنية أو الدولية لتمثيل المخبر وحالة حصولهم على الجوائز تعود لملكية المختبر.

8- يستدعي مدير المختبر كلّ الأعضاء للاجتماع العادي مرة واحدة كلّ ثلاثة أشهر في الحالات العادية وفي الحالات غير العادية يمكن أن يستدعيهم في أقلّ من هذا الوقت.

و-أحكام انتقالية:

1- ينتخب مدير المختبر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛

2- يقصي القانون من عضوية المختبر كلّ من يخلّ بواجباته العلمية تجاه المختبر؛

3- لا يقبل استقالة عضو المخبر إلاّ لسبب قاهر؛

4- يحق للأعضاء مراجعة أو التراجع عن حكم من الأحكام النصوص عليها في القانون الداخلي وهذا بعد مرور سنة على تطبيقه؛

5- تتمّ عملية المراجعة أو التراجع عن القانون أو بند من بنوده باتفاق ثلثي 3/2 الأعضاء على الأقلّ بتقديم مستند علمي لمدير المختبر؛

6- تتمّ عمليات المراجعة أو التصحيح في الجمعية العامة التي يعقدها مدير المختبر مع كلّ الأعضاء؛

7- يحصل التطبيق لبنود القانون بعد التنصيب الرسمي للمختبر، ووضع هياكله القاعدية في جامعة مولود معمري بتيزي وزو؛

8- يُحَلّ المختبرُ بناء على قرار من السلطة الوصية، أو باتّفاق الأعضاء في الجمعية العامة.

هذا وقد تمّت الموافقة بالإجماع على هذا القانون الداخلي، وتعهّد الأعضاء باحترامه حرفياً.

جامعة مولود معمـــــري

تيزي وزو في: 24 جانفي 2009م